

سياسة آليات الرقابة والإشراف

الإصدار الأول
٢٠٢٤م



بسم الله الرحمن الرحيم



المحتويات:

٤	مقدمة
٤	النطاق
٤	أولاً: الرقابة
٥	ثانياً: المبادئ
٦	المسؤوليات
٧	أعضاء المجلس الإشرافي

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلبًا أساسيًا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الوقف، حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الوقف، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقًا للأنظمة

أولاً: الرقابة:

التقارير الإدارية:

- إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للوقف، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى المجلس الإشرافي إذ يمثل الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، على أن تكون التقارير الإدارية بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:
- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية، أو بعد انتهاء مرحلة معينة من المشروع، أو بعد انتهاء المشروع.
- تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيههم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة مناسبة للوقف.
- المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانيًا: المبادئ:

أ- مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتشغيلية في الوقف.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ج- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في الوقف صمم لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة، وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

د- مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار، والتوجيه السليم، واتخاذ الإجراءات المناسبة.



المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الوقف، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الوقف الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.

المراجع

اعتمد المجلس الإشرافي هذه السياسة في الاجتماع الأول من الدورة الأولى بتاريخ: ١ / ١ / ١٤٤٦هـ. الموافق: ٧ / ٧ / ٢٠٢٤م

م	الاسم	الصفة	التوقيع
١	أ. أسماء بنت معلا بن عايض الأحمدي	رئيس المجلس الإشرافي	
٢	أ.د. علي بن إبراهيم بن عبد الرحمن الزهراني	نائب رئيس المجلس الإشرافي	
٣	أ. أنس بن موسى بن محمد برناوي	عضو المجلس الإشرافي	
٤	أ. فارس بن سعد بن مطر العوفي	عضو المجلس الإشرافي	

الختم



حرر في: ١ / ١ / ١٤٤٦هـ. الموافق: ٧ / ٧ / ٢٠٢٤م

✉ Waqf.sublalsalam@gmail.com

📷✈️✂️👤 @soubulassalam

☎️ +966566010729 (واتس اب)



وقف سبل السلام
WAQF SOUBUL ASSALAM